



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الأولى - الدورة الخريفية 2004م - العدد: 11

### الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 29 ذو القعدة 1425هـ  
الموافق 10 جانفي 2005م

# فهرس

محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة ..... ص 03

■ إختتام الدورة الخريفية العادية لسنة 2004م.

محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة  
المنعقدة يوم الإثنين 29 ذو القعدة 1425 هـ  
الموافق 10 جانفي 2005م

العادية.

أنا وكافة زملائي نقول لكم مرحبا بكم في مقر مجلس الأمة ومشاركتم إيانا المناسبة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

جرت العادة في نهاية كل دورة أن أستعرض أمامكم حصيلة الجهد الذي بذل خلال الدورة واستخلاص الدروس من سير أشغالها وتقديم المقترحات حول كيفية تحسين أدائها وسيرا على هذه العادة سوف أنتهج النهج ذاته وأقول إنه خلال الدورة تمت الدراسة والمصادقة على قوانين هامة شملت ميادين عديدة ومتنوعة، ومن ذلك حظي قطاع العدالة بحصة الأسد، حيث درس وصادق مجلس الأمة على قوانين حساسة كقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية وهما قانونان يرميان إلى حماية الحريات العامة وحقوق المواطن وقد تحققت هذه المصادقة مع أخرى ذات صلة كالقانون المنظم للمؤسسات العقابية لإدماج المساجين اجتماعيا وهو القانون الذي جاء بدوره لتعزيز التوجهات الرامية إلى تطوير الحريات الفردية والجماعية وإرساء قواعد احترام حقوق الإنسان.

في هذه الدورة تمت الدراسة والمصادقة على قوانين أخرى ذات علاقة بالقانون الخاص بمحاربة المخدرات والقانون المتعلق بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بالإضافة إلى قانون المرور، وهذه القوانين وإن اختلفت القطاعات الوزارية التي اقترحتها فإن القاسم المشترك بينها هو أساسا تعزيز جهود الدولة الرامية إلى حماية المواطنين عامة والشباب منهم بشكل خاص.

أما القانون التجاري الذي صادقنا عليه بالأمس فقد جاء ليدخل التكييف المطلوب المتماشي مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد وتمكنها من مسايرة التطورات الحاصلة في العالم.

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون: السيدات والسادة:

- عمار سعيداني، رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- أحمد أويحيى، رئيس الحكومة؛
- أعضاء الحكومة؛
- أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- رئيسة مجلس الدولة؛
- رئيس المحكمة العليا.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة  
والدقيقة الخامسة والخمسين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. كالعادة ونحن نختتم أشغال الدورة، الواجب يلزمني بأن ألقى على مسامعكم بعض الكلمات قبل إجراء مراسيم الاختتام فأرجو المعذرة.

إنن أقول بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،

السيدة رئيسة مجلس الدولة،

السيد رئيس المحكمة العليا،

السيدات والسادة الضيوف،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنن مرة أخرى يتشرف مجلس الأمة وأعضاؤه بحضوركم معنا مراسيم اختتام أشغال دورة الخريف

بتقديم توصيات مفيدة وإعطاء قراءات مناسبة لتطبيق يتوافق فعلا مع الصالح العام.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ليس من باب مداعبة العواطف القول إن الحكمة التي تحلى بها أعضاء مجلس الأمة ومراعاتهم الدائمة للصالح العام هي التي دفعتهم في كل مرة إلى التوجه نحو التصويت الإيجابي على النصوص، لقد فعلوا ذلك حتى بالنسبة لبعض الترتيبات القانونية التي كانت من وجهة نظرهم لا تتماشى مع المصلحة الظرفية للبلاد، ولقد فعلوا ذلك من منطلق اختيار أخف الأضرار.

وبكل وضوح وروح مسؤولية عبر العديد من هؤلاء عن وجهات نظرهم المغايرة في هذا الشأن ولكنهم في الوقت ذاته كثيرا ما قدموا مقترحاتهم الخاصة في الموضوع وأعطوا في ذلك قراءات أكثر مرونة.

وهكذا، أيتها السيدات أيها السادة، فقد ناقش وصادق أعضاء مجلس الأمة على ثلاثة عشر نصا قانونيا في غاية الأهمية، الأمر الذي أعطى دورة الخريف هذه كل أهميتها من حيث عدد النصوص ومن حيث مضمونها.

وفي هذه الدورة وسابقتها من الدورات صادق البرلمان بغرفتيه على نصوص في غاية الأهمية شملت قطاعات هامة وترجمت عمليا توجهات سياسة الإصلاح التي اعتمدها البلاد، الأمر الذي أدى بالبعض إلى وصف هذه المرحلة بمرحلة تثبيت أركان الدولة من خلال القانون.

إن الإصلاحات الأولى التي أقدمت عليها الدولة في السنوات الأخيرة من خلال النصوص القانونية العديدة التي بادرت بها شملت مجالات العدالة والاقتصاد والمالية والتربية والتعليم وميدان حقوق الإنسان.

إن هذه النصوص قد أصبحت آثارها اليوم حقيقة ملموسة وهي الآن تعطي ثمارها، وهي من جانب آخر تشكل الأرضية الصلبة التي تقام على أساسها التحولات الكبرى المنتظرة، كتلك الخاصة بالقطاع المصرفي أو قطاع العقار أو ذلك المتعلق بتنظيم

قوانين أخرى عديدة تمت دراستها والمصادقة عليها كالقانون المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي أو ذلك المتعلق بالمعاشات العسكرية أو القانون المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل أو القانون المتعلق بالبذور والشتائل وهي كلها قوانين جاءت لتسد فراغا قانونيا كان موجودا في التشريع الجزائري أو عدلت ترتيبات قانونية اقتضت الضرورة تغييرها لعدم مسابقتها لتوجهات البلاد وللتطور الحاصل في العالم.

بعض هذه النصوص جاءت لتتكفل بعلاج المطالب الاجتماعية العديدة لشرائح عريضة من المجتمع.

وفي كل هذا يبقى القاسم المشترك بين هذه النصوص كونها تعزز المنظومة التشريعية للبلاد وهي تعتبر بحق ركائز أساسية تعتمد عليها الديمقراطية ودولة الحق والقانون.

ويبقى قانون المالية كالعادة وفي كل دورة خريف القانون المحوري لأنه - كما سبق لي وقلت في فترة سابقة - يعد كشفا طبيا للحالة الصحية لواقع البلاد في كافة جوانبه، وفي هذا المجال فإن ما برز من أرقام وترتيبات قانون المالية لهذه السنة هو كونه أظهر بجلاء أن البلاد أصبحت تسيّر اقتصاديا تسييرا أحسن، وأن هناك تحكما أكبر في النفقات العامة، وإنصافا أكثر في توزيع الجبائية، وزيادة أكبر في مداخيل الخزينة، وتحكما أحسن في تسيير المديونية، فضلا عن ذلك فإن ميزانية هذه السنة جاءت بإجراءات محفزة على الاستثمار الخاص الوطني منه والأجنبي وهي قدمت تشجيعات أفضل في مجال إنشاء الوحدات الإنتاجية الصغيرة الخاصة ولاستحداث مناصب عمل جديدة غايتها تقليص حجم البطالة عامة ولدى الشباب خاصة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

أثناء هذه الدورة وكعادتهم ناقش أعضاء مجلس الأمة بعمق وموضوعية كافة النصوص التي عرضت عليهم، وقد استغلوا الفرصة المتاحة أمامهم لكشف مواطن الضعف الخاصة ببعض التدابير القانونية والتعبير عن أسفهم لغياب بعضها الآخر، كما قاموا

في إدراك الانشغالات المحلية، ويجتهدون في إيجاد العلاج لها.

إن هذا التحرك كما يعلم الجميع يندرج ضمن التوجه الرامي إلى جعل عضو مجلس الأمة قريبا من المواطن من جهة، ومن المنتخب المحلي من جهة ثانية، ومن السلطات المحلية والمركزية من جهة ثالثة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

عرفت هذه الدورة في إطار ترسيخ الثقافة البرلمانية نشاطات عديدة ونوعية، حيث نظم مجلس الأمة محاضرات عديدة نشطها مختصون معروفون على الصعيد الوطني والخارجي وعالجوا خلالها قضايا هامة، لقيت اهتماما واسعا داخل المجلس وخارجه.

وفي نفس التوجه واصل مجلس الأمة سياسة الأبواب المفتوحة وتنظيم المعارض المختلفة ولقيت هي الأخرى إقبالا كبيرا وتقديرا واسعا، الأمر الذي بوأ مجلس الأمة مكانة خاصة ورشحه لأن يكون واحدا من فضاءات النشاط الفكري وتعميم المعرفة في عاصمة بلادنا.

أيتها السيدات، أيها السادة،

في مجال آخر احتل النشاط الخارجي لمجلس الأمة بالتنسيق مع المجلس الشعبي الوطني حيزا واضحا وأعطى لما أصبح يطلق عليه بالدبلوماسية البرلمانية مضمونه الحقيقي، إذ بعد العودة القوية للجزائر على الصعيدين الإقليمي والدولي وهي العودة التي يرجع الفضل فيها إلى السياسة الذكية والنشطة التي بلورها فخامة رئيس الجمهورية، سياسة أهلت بلادنا لأن تحتل موقعها الطبيعي ومكانتها اللاتقة بين الأمم.

ضمن هذه الحركية وفي إطار هذا التوجه ساهمت الدبلوماسية البرلمانية التي نشطتها غرفتا البرلمان بدور محسوس أكسبها الاحترام والتقدير، وهو الاحترام الذي وجد تعبيره في الحركية الواضحة التي نعرفها من مدة والتي تجد تعبيرها في الوفود البرلمانية العديدة التي تقصد بلادنا وترمي إلى نسج علاقات الصداقة والتعاون مع برلماننا، أو تلك

الأسرة أو التنظيم الإقليمي بالإضافة إلى كل ذلك وربما إلى جانب كل ذلك ما هو منتظر إدخاله من تحويرات في مجال التنظيم المؤسساتي عندما يحين وقته.

أيتها السيدات، أيها السادة،

وهكذا نرى أن القوانين العديدة التي صادقت عليها هيئتنا في هذه الدورة وسابقتها هي في مجملها تندرج ضمن سياق الحركية التي تعرفها البلاد في مجال تحديث وتثبيت أركان الدولة وتحقيق الاستقرار لها وتأمين النجاعة والفعالية لآلياتها.

ولن نكون بعيدين عن الحقيقة إذا قلنا إن القوانين جاءت لتهيء الأرضية لانطلاق مرحلة أخرى من سياسة الإصلاحات.

مرحلة سوف تتميز ولاشك بالجرأة في طرح الملفات الكبرى التي سوف تشكل المنعطف الحقيقي البارز الذي تنشده البلاد.

أيتها السيدات، أيها السادة،

في إطار الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة سعى أعضاء مجلس الأمة في هذه الدورة إلى طرح المشاكل وتقديم مقترحات الحلول لها وقد فعلوا ذلك في إطار روح وحرفية مضمون القوانين الأساسية للبلاد.

وهكذا فقد شكلت الأسئلة الشفوية والكتابية (التي شملت جل ميادين عمل الحكومة) أقول شكلت واحدة من اهتمامات أعضاء مجلس الأمة ومن خلالها تم نقل انشغالات المواطنين إلى الجهات المختصة ضمن الهيئة التنفيذية.

فيما يخص التحرك الميداني قام أعضاء مجلس الأمة بالتحرك الميداني في أكثر من ولاية وعاینوا واقعها الاقتصادي والاجتماعي واستمعوا إلى انشغالات المواطنين فيها، وبأمانة نقلوها إلى المسؤولين السلميين.

وقد أصبحت هذه الخرجات الميدانية مع تكرارها واحدة من قنوات التبليغ للواقع اليومي للمواطن كما أصبحت - على تواضعها - إطارا للتواصل ما بين المنتخب الوطني والمنتخبين المحليين وأيضا ما بينه وبين مكونات المجتمع المدني؛ إطار يجعلهم يتعمقون

التي تدعونا لزيارة بلدانها والتحدث مع برلمانيتها. وهكذا فقد حظي البرلمان الجزائري بشرف تنظيم فعاليات المؤتمر الـ 27 للاتحاد البرلماني الإفريقي ودورة هيئته التنفيذية الـ 45 بالجزائر.

وقد كانت فعاليات هذا المؤتمر مناسبة امتحن فيها برلماننا في قدرته التنظيمية وبجدارة حقق هذا الأخير نتيجة جيدة ونجاحا شهد له الجميع.

ولعل أهم نتيجة حققها هذا المؤتمر هي كون ضيوفنا لمسوا عن قرب أن الجزائر أصبحت تعيش أجواء الطمأنينة والوئام وأنها اليوم دولة مستقرة متصالحة مع نفسها مصممة على بناء غدها بنفسها وبأيدي أبنائها ولصالح شعبها.

أود بالمناسبة أن أوجه تحية تقدير وعرفان لفخامة رئيس الجمهورية الذي وضع هذا المؤتمر تحت رعايته السامية وزاد من وزنه بحضوره الشخصي وإحاطته المؤتمرين بكامل عنايته، عناية كان لها أبعد الأثر في نفوس كافة المشاركين وقوى من فرص نجاح المؤتمر.

كما أتوجه بالشكر لكل الذين بصفة أو أخرى شاركوا في توفير شروط نجاح هذا المؤتمر.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ومثلما فعلنا في نهاية دورة الربيع نقول إن حصيلة جهد الدورة كان عموما مرضيا وأن الأداء من جانبه كان حسنا وقد شمل كافة مجالات الاختصاص المكرس لمجلس الأمة قانونا، إلا أن هذا الأداء في جانبه التشريعي كان بإمكانه أن يكون أكبر وحصيلته أشمل لو روعيت بعض الإجراءات وتم التحضير الكافي لبعض الأعمال كالحرص على اعتماد برمجة واضحة، برمجة تحدد المواعيد والآجال فيها مسبقا، ويتم ترتيب أولويات الدراسة فيها خلال كامل الدورة في الآجال المتفق عليها وتضبط قواعد توزيع أوقات الدراسة فيما بين المؤسسات المعنية توزيعا معقولا، نقول لو تحقق ذلك لكان بمقدور كل غرفة أن تؤدي دورها عاديا وكاملا ولا تقع تحت طائلة العمل الاستعجالي الذي لا يتماشى ومنطق العمل البرلماني ونظام الغرفتين اللذين يرجحان دائما أسلوب العمل المتأنى والدراسة

المعمقة.

لقد أكدت نتيجة عمل الهيئتين التشريعتين أن غرفتي البرلمان عرفتا استقرارا واضحا كما أن الحكومة من جهتها تتمتع اليوم بأغلبية واضحة مريحة.

لذا فإننا نعتقد أنه آن الأوان لكي نشارك جميعا في تعميق التفكير في كيفية تحسين وتطوير الأداء لدى وما بين مؤسساتنا حتى تمكن كل هيئة من هيئاتنا المساهمة بفعالية أكبر في الجهد المطلوب تحقيقه وفقا لما هو مكرس في مرجعياتنا القانونية. أيتها السيدات، أيها السادة،

باختتام الدورة الرابعة عشرة العادية لمجلسنا يكون قد مضى على قيام مجلس الأمة سبع سنوات بكاملها، والموعد يعطينا الإمكانية لتقديم بعض الخلاصات، ولعل أهم ما نستخلصه من ذلك هو كون مجلس الأمة أثبت وجوده كهيئة دستورية لها وزنها ومكانتها في الخريطة المؤسساتية للجزائر الحديثة، إذ خلال الفترة ساهم في تزويد البلاد بترسانة من القوانين الهامة وهو أدى دوره الدستوري كاملا في مجال التشريع والرقابة وفي الأداء البرلماني عامة، كما أن وجوده أعطى البلاد منبرا وفضاء إضافيا للتعبير عن الرأي والموقف وعزز الاستقرار للبلاد وأسهم في تحقيق التوازن المؤسساتي وأثرى الممارسة الديمقراطية.

السنوات السبع التي انقضت في تجربة مجلس الأمة بينت أن استحداثه كان في واقع الأمر خيارا سديدا، لأن هذه الهيئة الدستورية أعطت الأمان والثقة في مؤسسات الجمهورية، إلا أن هذه الهيئة الدستورية مع كل ما قدمته لا تزال في بداية الطريق وهو الأمر الذي يحتم على تركيبها البشرية مزيدا من الجهد ومزيدا من العطاء لكي يتحقق ما علق عليها من آمال لبلوغ الغايات النبيلة التي أنشئت لأجلها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إنطلقت في الأيام الأخيرة جولات حوار مفيدة بين الحكومة وممثلي العمال ثم بين الحكومة وأرباب العمل في انتظار التئام الشمل في الثلاثية، وقد

أيتها السيدات، أيها السادة،  
لن أنهي كلامي دون توجيه الشكر لكل الذين  
ساهموا في تحقيق نتيجة الجهد المتوصل إليه خلال  
هذه الدورة متمنيا للجميع عيدا مباركا سعيدا وقد  
بدأ يطل علينا بظلاله والسلام عليكم ورحمة الله  
تعالى وبركاته.  
(تصفيق)

#### مراسيم الاختتام:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

**السيد الرئيس:** أعلن رسميا ووفقا للترتيبات  
القانونية الناظمة لأعمال مجلسنا عن اختتام دورة  
الخريف العادية لسنة 2004م؛ الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة  
والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا**

أفضت كافة حلقات هذا الحوار إلى التوصل إلى  
نتائج إيجابية.

ومن أيام قليلة وجه السيد رئيس الحكومة الدعوة  
للحوار مع حركة العروش وقد تمت الاستجابة إلى  
هذا النداء.

إننا بالمناسبة نبارك كافة خطوات الحوار وندعو  
لها بالتوفيق والنجاح.

ونعتقد أن الحوار وإن تنوعت مجالاته وتعددت  
أطرافه إلا أنه في النهاية يصب في خانة المصالحة  
الوطنية التي يبادر بها فخامة رئيس الجمهورية  
ودعمها الشعب في أكثر من مناسبة.

إن ما يريحنا حقا هذه الأيام هي الجدية التي  
تعمل بها الحكومة لتهيئة ملفات المشاريع الكبرى  
وإن الأرقام الأولية التي رصدتها الدولة للموضوع  
لتجعلنا نتفاءل خيرا بمستقبل التنمية، وفي كل هذا  
فإننا نقدم كافة دعمنا لهذه الخطوات لما سيترتب  
عنها من آثار إيجابية تعود بالنفع والفائدة على  
الشعب.

أيتها السيدات، أيها السادة،

نود من هذا المنبر أن نعبر عن مباركتنا للجهود  
الكبيرة التي يبذلها فخامة رئيس الجمهورية لإسماع  
صوت الجزائر وترك بصمات سياستها في كافة  
المحافل وكافة المناسبات وكل المنابر.

وهنا نود انتهاز الفرصة لكي نثمن مبادرة إشراك  
الجزائر ممثلة في فخامة الرئيس بوتفليقة في  
مراسيم توقيع اتفاقية السلام الخاصة بالسودان  
ونهنئ شعب السودان الشقيق بالنتيجة المتوصل  
إليها في نيروبي لاسترجاع السلام والأمن في جنوبه.  
كما نهنئ شعب فلسطين على خياراته ونتمنى له  
التوفيق في اجتياز العقبات التي تواجهه في  
استرجاع كامل حقوقه المشروعة في إقامة الدولة  
المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ولن أنهي كلامي دون التوقف وقفة تعاطف  
وتضامن وترحم على كافة ضحايا الزلزال الذي  
ضرب منطقة شرق آسيا، آملا أن تتظافر الجهود  
الدولية عمليا للتخفيف من آلام ملايين رعايا هذه  
المنطقة الحساسة من العالم.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 03 محرم 1426هـ

الموافق 12 فيفري 2005م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587